

Distr.: General  
23 July 2013  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ٦٩ (ب) من جدول الأعمال المؤقت\*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق  
الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع  
الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

## العولمة وأثرها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان

### تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ١٦٥/٦٧، الذي طلبت فيه الجمعية من الأمين العام أن يواصل التماس آراء الدول الأعضاء والوكالات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، وأن يقدم إلى الجمعية في دورتها الثامنة والستين تقريراً موضوعياً بهذا الشأن بناء على تلك الآراء، يتضمن توصيات بشأن سبل معالجة تأثير العولمة على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان. ويوجز هذا التقرير الآراء الواردة من حكومات أذربيجان وأوكرانيا وتايلند والعراق وعمان وغواتيمالا وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) والكاميرون وكوبا وكولومبيا ولبنان وموريشيوس، فضلاً عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية والاتحاد الدولي للاتصالات والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية. ويخلص التقرير إلى تحديد مواضيع مشتركة وتقديم توصيات بشأن طريقة معالجة أثر العولمة على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان.

\* A/68/150



الرجاء إعادة استعمال الورق

160813 160813 13-40441 (A)



## أولا - مقدمة

١ - أخذت الجمعية العامة علماً بتقرير الأمين العام عن العولمة وأثرها في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان (A/67/163) وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل التماس المزيد من وجهات نظر الدول الأعضاء والوكالات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، وأن يقدم إلى الجمعية في دورتها الثامنة والستين تقريراً موضوعياً بهذا الشأن الموضوع بناء على تلك الآراء، يتضمن توصيات بشأن سبل التصدي لأثر العولمة على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان.

٢ - وتلبية لهذا الطلب، أرسلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٣ طلباً إلى الدول الأعضاء والوكالات المختصة في منظومة الأمم المتحدة تلتزم فيه منها إبداء آرائها بشأن هذه المسألة. وتلقت المفوضية حتى ٤ تموز/يوليه ٢٠١٣ ردوداً من حكومات أذربيجان وأوكرانيا وتايلند والعراق وعمان وغواتيمالا وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)<sup>(١)</sup> والكاميرون وكوبا وكولومبيا ولبنان وموريشيوس، وكذلك من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة العمل الدولية والاتحاد الدولي للاتصالات والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية<sup>(٢)</sup>. ويرد أدناه موجز لتلك الردود.

## ثانياً - الردود الواردة

### ألف - الدول الأعضاء

#### أذربيجان

٣ - وصفت حكومة أذربيجان<sup>(٣)</sup> العولمة باعتبارها عملية سياسية وقانونية واقتصادية واجتماعية تترتب عليها آثار واسعة النطاق على حقوق الإنسان، ودعت إلى انتهاج عولمة عادلة. وفي هذا الصدد، أشارت إلى جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر من خلال برامج الرعاية الاجتماعية وتعزيز النمو المستدام وكذلك إلى دورها الفاعل في إنشاء مؤسسة سلامة الأغذية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي. وبالإضافة إلى ذلك، شددت أذربيجان على أهمية تنظيم عمليات الهجرة وضمان الحماية الكاملة لحقوق المهاجرين في عالم آخذ بالعولمة. وأكدت أذربيجان أنها اتخذت تدابير بالتعاون مع دول ومنظمات دولية أخرى بهدف إضفاء الصفة القانونية على العمال المهاجرين وتعزيز الهجرة الشرعية. ووقّعت جمهورية أذربيجان

(١) وردت مذكرة جمهورية فنزويلا البوليفارية عملاً بقرار الجمعية العامة ١٦١/٦٦ بعد انقضاء مهلة إدراجها في تقرير عام ٢٠١٢. لذا أُدرجت تلك المذكرة في هذا التقرير.

(٢) نصوص المذكرات الأصلية محفوظة لدى الأمانة العامة حيث يمكن الاطلاع عليها.

(٣) أرسلت حكومة أذربيجان ثلاث مذكرات منفصلة جرى توليفها في هذه الوثيقة.

اتفاقات تعاون ثنائية مع أوكرانيا وبيلاروس وجمهورية مولدوفا وقرغيزستان وكازاخستان، الغرض منها حماية حقوق العمال المهاجرين وتبسيط إجراءات التوظيف. وفي سياق المهجرة، تنشط أذربيجان أيضا لضمان حماية حقوق مواطنيها ووضع الأطر القانونية الدولية المتعلقة بالمهجرة واللجوء والتأشيرات والعودة الطوعية.

### الكامبيون

٤ - رأت حكومة الكامبيون أن العولمة رسخت عدم المساواة بين البلدان وأن لها آثارا اقتصادية وبيئية واجتماعية هامة. واعتبرت أنها أضعفت البلدان بجعلها عرضة للصدمات الاقتصادية كالأزمة المالية لعام ٢٠٠٨. ورأت أيضا أن آثارا هامة ما زالت تترتب على الأزمة المالية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والمتعلقة بحقوق الإنسان في الكامبيون حيث أدى التباطؤ الناجم عنها في النشاط الاقتصادي إلى ارتفاع تكاليف المعيشة وزيادة البطالة. ونتيجة لذلك، بات تمتع البعض في الكامبيون بالحقوق في التنمية والصحة والضمان الاجتماعي مهددا. وبغية الحؤول دون انعكاس هذه الآثار السلبية على التمتع الكامل بحقوق الإنسان، أوصت الكامبيون بالتنفيذ الفعلي للحق في التنمية وبإجراء إصلاح هيكلي للنظام المالي وتحسين إدارة الشؤون العالمية.

### كولومبيا

٥ - اعتبرت حكومة كولومبيا أنه لا يمكن تحقيق التنمية من خلال النمو الاقتصادي وحده فهي يجب أن تشمل أيضا التقاسم المنصف لمنافعها. كما أن التنمية الاجتماعية وتكافؤ الفرص ضروريان لخلق مجتمع أكثر إنتاجية وصحة وتعلما. وبغية التصدي لآثار العولمة على التمتع الكامل بحقوق الإنسان، ترى كولومبيا أن من الضروري درس دور المحددات الاجتماعية في التمتع بتلك الحقوق. فالتغيير الاجتماعي التحويلي ضروري من أجل جميع سكان كولومبيا كي يتمكنوا من تحسين نوعية حياتهم ومن التمتع الكامل بحقوق الإنسان.

٦ - وتحقيقا لهذا التغيير، وضعت كولومبيا استراتيجية من شقين لتطبيق حقوق الإنسان وتعزيزها. فهي تسعى أولاً إلى القضاء على الفقر في جميع أبعاده. ولهذا الغرض وضعت كولومبيا مؤشرا متعدد الأبعاد للفقر يشمل التعليم والوصول إلى فرص العمل والحصول على الخدمات الصحية وظروف السكن وغير ذلك من العوامل ذات الصلة. وتعكف كولومبيا ثانيا على تقليص عدم المساواة وتعزيز تكافؤ الفرص للفئات والأفراد المهمشين والمحرومين. وهي تبذل لهذه الغاية جهودا لتوفير فرص العمل، ووضع خطط لصون مجتمعات الشعوب الأصلية ووضع سياسة جنسانية تعزز المساواة بين الجنسين. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل

كولومبيا حاليا على اتخاذ تدابير لحماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة وزيادة إمكان الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

## كوبا

٧ - رأت حكومة كوبا أنه ينبغي للأمم المتحدة، ولا سيما الجمعية العامة، أن تكون المنتدى الذي يُعنى بشؤون عملية العولمة لأن هذه المنظمة هي الهيئة الأكثر عالمية وتمثيلا. واعتبرت كوبا أن للعولمة تأثيرا كبيرا على الاقتصاد العالمي أدى إلى خفت تدريجي لصوت البلدان الضعيفة ودمر الهويات الثقافية للشعوب الضعيفة وتسبب بتدهور بيئي. ومع أن العولمة يمكن أن تشكل قوة إيجابية من أجل التغيير، فإن التوزيع الحالي غير المتكافئ لتكاليف العولمة ومنافعها بين البلدان النامية والمتقدمة النمو يزيد من حدة التحديات التي تصادفها البلدان النامية. وأسفت كوبا لأن مئات الملايين من الناس باتوا، في هذه المرحلة من القرن الحادي والعشرين، غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية. وقد فاقمت الأزمة المالية أوضاع الملايين من الناس وقلصت من قدرات الدول على توفير الخدمات العامة الأساسية وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٨ - وتعتقد كوبا أن الأزمة الاقتصادية العالمية والحروب والاقتصاد القائم على الكربون والضرر البيئي وسوء الحالة الصحية، عوامل تبيّن العيوب المنظومية التي تشوب عملية العولمة النيوليبرالية. وشكلت هذه العملية شكلا من أشكال الاستعمار الجديد الذي تمارسه الشركات عبر الوطنية والاقتصادات المتقدمة التي تدعم الأنماط غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك. ففي البلدان النامية، الآثار البيئية السلبية الناجمة عن ذلك مرتبطة مباشرة بالفقر. وتعتبر كوبا أن ما أُتخذ من تدابير غير كافٍ لتعزز بشكل مناسب الفوائد المحتملة للعولمة، عن طريق القيام مثلا بتسهيل الهجرة ونقل التكنولوجيا.

٩ - وبغية معالجة هذه القضايا، دعت كوبا إلى تحقيق التنمية باعتبارها عنصرا رئيسيا من عناصر الخطة الاقتصادية الدولية تحقيقا لهدفي القضاء على الفقر وإزالة عدم المساواة. وأعربت كوبا عن اقتناعها بأنه إذا ما توفرت الإرادة السياسية في البلدان المتقدمة النمو، يمكن لهذه الأخيرة أن تعزز الحق في الحياة والتنمية للملايين من الناس بموارد قليلة نسبيا. وفي هذا الصدد، أبرزت كوبا أهمية المساعدة الإنمائية، والمعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، واستبدال المؤسسات المالية الدولية، وإرساء الديمقراطية في الأمم المتحدة نفسها وإصلاحها.

## غواتيمالا

١٠ - أبلغت حكومة غواتيمالا عما تتخذه من إجراءات من أجل إشاعة بيئة مؤاتية لتحقيق تنمية مستدامة ومنصفة في عالم آخذ بالعوامة. ورأت غواتيمالا في العوامة عملية مستقلة يقودها النمو الاقتصادي والتكنولوجيا والترابط بين البشر. واعتبرت أن اتفاقات السلام التي أتمت النزاع المسلح الداخلي في غواتيمالا وُضعت في إطار العوامة ما من شأنه أن يحسّن الاقتصاد ويعزز احترام حقوق الإنسان وحماية البيئة واحترام التنوع الثقافي. ومع ذلك، يمكن أن يختلف تأثير تُوثر على كل بلد بطريقة مختلفة وأن تجعل الدول عرضة لآثارها الإيجابية والسلبية على حد سواء. كما أن للعوامة، إضافة إلى كونها عملية اقتصادية قوامها الترابط المتنامي بين الدول، أبعادا اجتماعية وسياسية وبيئية وثقافية وقانونية يمكن أن تؤثر على التمتع بحقوق الإنسان. ووفقا لغواتيمالا، تشكل العوامة والتركيز المتزايد للثروة في أيدي قلة تهديدا لجهود القضاء على الفقر، يشمل استغلال الموارد الطبيعية في البلدان الفقيرة وما يلحقه ذلك من ضرر بالبيئة.

١١ - ورغم الأزمة المالية العالمية، واصل اقتصاد غواتيمالا نموه وهو يشكل الاقتصاد الأكبر في منطقة أمريكا الوسطى. وتعتمد غواتيمالا مواصلة النمو بإشاعة بيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية ومكافحة الفقر وعدم المساواة البنوية. فبرامجها لمكافحة الجوع، وحماية أرواح مواطنيها وممتلكاتهم، وخلق فرص العمل وزيادة التمويل المقدم من القطاع العام مصممة لحماية سكانها من الآثار السلبية المحتملة للعوامة. فثمة برامج محددة لمساعدة الأطفال والمسنين والمتضررين من الكوارث ومن يعيشون في فقر مدقع.

١٢ - كما أن غواتيمالا مدركة تماما للمستويات المتزايدة للهجرة إليها ومنها. وهي وضعت لهذا السبب طائفة متنوعة من البرامج لحماية الغواتيماليين ومساعدتهم، ولا سيما المهاجرون منهم إلى المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية حيث تطلق فيهما غواتيمالا برامج توعية للمهاجرين. وأخيرا، يساور غواتيمالا القلق إزاء الآثار البيئية السلبية المحتملة للعوامة، واستغلال الموارد واستهلاك الوقود الأحفوري. لذا وضعت وزارة البيئة ونفذت برامج مختلفة لحماية البيئة والحفاظ عليها والاستفادة من استخدام الموارد إلى أقصى حد. وتأمل غواتيمالا أن تخفف هذه التدابير المختلفة من الآثار السلبية المحتملة للعوامة، وبخاصة على سكانها الأكثر ضعفا.

## العراق

١٣ - رأت حكومة العراق أنه يمكن للعولمة أن تؤثر إلى حد كبير على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما يمكن لنتائجها الإيجابية والسلبية أن تؤثر على التمتع الكامل بحقوق الإنسان. ويمثل ذلك تحدياً لجميع البلدان؛ لذا من المهم استخدام كل الموارد والوسائل المتاحة للحفاظ على حقوق الإنسان وضمان احترامها في جميع الدول. ووفقاً للعراق، يحتم الواجب على الأمم المتحدة ضمان حرية المبادلات التجارية بين البلدان، وبخاصة في ما يتصل بالحق في الغذاء. ويقترح العراق أن تولى الأمم المتحدة الأولوية للبرامج الهادفة إلى زيادة إمكانية الحصول على الغذاء والقضاء على الجوع.

١٤ - ويصف العراق العولمة باعتبارها عملية ذات اتجاهين ينبغي فيها لجميع الدول أن تتعاون لحماية حقوق الإنسان في سياق احترام التنوع الاجتماعي والثقافي لكل منها. وفي هذا الإطار، حذّر العراق من اختلال توازن القوى في الهيئات والآليات الدولية الذي أتاح لبعض الدول ممارسة قدر أكبر من السلطات في عمليات صنع القرار، ما أفضى إلى وضع انتفى فيه احترام حقوق الإنسان ويمكن فيه أن تترتب على العولمة آثار سلبية. فعلى سبيل المثال، نجمت عن الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ آثار سلبية بالنسبة إلى حقوق الإنسان، بما في ذلك في ما يتعلق بالحصول على الغذاء والخصوصية وحقوق الفرد.

## لبنان

١٥ - أفادت الحكومة اللبنانية بأنها تولي اهتماماً خاصاً لتأثيرات العولمة على الناس وحقوقهم، بما في ذلك حقوق النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة. ونتيجة للعولمة، ازداد عدد النساء اللواتي يبحثن عن فرص التعلم والعمل، ما أبرز ضرورة التركيز بشكل موسع على حقوق المرأة. وفي ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، اعتمدت وزارة الشؤون الاجتماعية في لبنان الاستراتيجية الوطنية للمرأة التي تتضمن برامج خاصة لحماية حقوقها. ولدى لبنان أيضاً برامج هدفها حماية حقوق الطفل ومكافحة استغلال الأطفال وحماية المعوقين وتحسين البرامج الاجتماعية التي تساعدهم.

## موريشيوس

١٦ - أفادت حكومة موريشيوس أن اقتصادها نما في السنوات الأخيرة رغم الأزمة الاقتصادية العالمية، إلا أن المنافسة التي أطقها العولمة تجعل من الصعب على الشباب، ولا سيما بين الفقراء ومن يفتقرون إلى التدريب والتعليم الكافيين، إيجاد فرص عمل. وعليه، جعلت موريشيوس القضاء على الفقر المدقع، والفقر بشكل عام، من أولى أولوياتها. وقطعت

موريشيوس أشواطاً طويلة في عملية التنمية الوطنية التي تقوم بها والتي تشدد في جملة أمور على نماء الطفل والأسرة، والتعليم، والإسكان الاجتماعي والتمكين الاقتصادي والتدريب المهني. وقد اتخذت موريشيوس تدابير محددة تهدف إلى القضاء على الفقر المدقع والجوع، وتعميم التعليم الابتدائي، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة وتوسيع نطاق الشراكة العالمية من أجل التنمية.

١٧ - وأبلغت موريشيوس عن تحقيق تقدم كبير نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأوردت وصفاً لنتائج عملية التشاور الوطني التي قامت بها في ما يتعلق بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. كما أوردت موريشيوس وصفاً لطائفة متنوعة من البرامج وخطط التنمية الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة، بما في ذلك فرض ضريبة على المسؤولية الاجتماعية للشركات تُخصَّص عائداًها للمشاركة الإنمائية.

#### عُمان

١٨ - أكدت حكومة سلطنة عمان على أهمية الاهتمام بكل النتائج المترتبة على العولمة، لا فقط بآثارها الاقتصادية. ودعت عمان إلى تحقيق التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان على نحو يحترم سيادة الدول والأعراف الاجتماعية والثقافية المتنوعة. ففي عمان، من الأهمية بمكان أن تُحترم حقوق الرجل والمرأة في كليتها وفي سياق قيم الأسرة، وحقوق الطفل وقوانين الميراث التي تحدد ثقافة البلد. وأبرزت عمان أهمية منع التأثير السلبي للعولمة على حقوق الإنسان والأعراف الاجتماعية والثقافية. كما دعت عمان إلى حوار بشأن الآثار المترتبة على التنمية والعولمة بالنسبة إلى أمن الدولة والمساواة للجميع.

#### تايلند

١٩ - رأت حكومة تايلند أن آثار العولمة على الناس في المجتمع تختلف باختلاف فئاتهم غير أن آثارها السلبية هي أوضح للعيان في البلدان النامية حيث يسود الفقر. ولا توفر العولمة بالنسبة إلى تايلند فرصاً اقتصادية فقط بل هي تحمل معها أيضاً تحديات اجتماعية وبيئية يمكن أن تؤثر على التمتع الكامل بحقوق الإنسان. كما يمكن للآثار السلبية للعولمة أن تشمل عدم مساواة متزايدة وانتهاك حقوق العمال المهاجرين وغيرهم من الفئات الضعيفة. وقد اتخذت تايلند عدداً من المبادرات لمواجهة الآثار السلبية للعولمة وضمان التقاسم المنصف لمنافعها. وتتصدى هذه التدابير لقضايا من قبيل تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات وتعزيز حقوق العمال المهاجرين، وخصوصاً العاملات المهاجرات منهم، وتقليص عدم المساواة في الدخل. واعتبرت تايلند أن العولمة يمكن أن تعمق عدم المساواة في الدخل وتؤثر سلباً على التمتع بحقوق

الإنسان. وتتصدى تايلند لعدم المساواة الهيكلية بضمان التوزيع العادل للأراضي والموارد، وتوفير الضمان الاجتماعي لجميع الفئات وتمكين المجتمعات المحلية من المشاركة في إدارتها على طريقتها، بما في ذلك من خلال حماية حقوقها في بيئة نظيفة والحفاظ على ثقافتها. وتسعى تايلند بذلك إلى ضمان إضفاء طابع جامع ومنصف ووجه إنساني على العولمة.

## أوكرانيا

٢٠ - رأت حكومة أوكرانيا أن العولمة تفرض على الثقافات المتنوعة أن تتعايش ويمكن أن تترتب عليها تأثيرات ثقافية كبيرة. وتولي أوكرانيا، نظراً للتعدد الثقافي لسكانها، اهتماماً خاصاً بحماية حقوق الإنسان، ولا سيما الحقوق الثقافية للأقليات. وتهدف سياسات أوكرانيا إلى تعزيز التنمية المتجانسة، والتسامح، والمساواة في الفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بصرف النظر عن الجنس أو الإثنية أو العرق أو الأصل أو الوضع الاجتماعي أو المعتقد الديني أو اللغة أو مكان الإقامة. فقد وضعت أوكرانيا مثلاً استراتيجية لحماية أقلية الروما في المجتمع الأوكراني وإدماجها فيه. وبالإضافة إلى ذلك، تشمل السياسة العامة للهجرة في أوكرانيا تدابير لمكافحة العنصرية وكره الأجانب والتعصب الديني، ولتشجيع التسامح تجاه المهاجرين.

## فتويلا (جمهورية - البوليفارية)

٢١ - أفادت حكومة جمهورية فتويلا البوليفارية أن حقوق الإنسان تشكل مكوناً أساسياً في دستورها وأنها تسترشد بمبادئ الصدق والمشاركة والشفافية والمساءلة والكفاءة. ووفقاً لجمهورية فتويلا البوليفارية، تنعكس آثار العولمة في حقوق الإنسان على المجال الإنمائي حيث تهدد الأزمة المالية العالمية الجهود الرامية إلى تحسين حياة الناس في البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء. وحثت جمهورية فتويلا البوليفارية على وجوب توجيه الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد استجابة للأزمات من أجل مكافحة الفقر وتحسين نوعية الحياة وتعزيز التنمية المستدامة، وعلى ألا تدفع البلدان النامية ثمن أخطاء البلدان المتقدمة النمو. ولهذا السبب، دعت جمهورية فتويلا البوليفارية إلى تحوُّل من النموذج الاقتصادي النيوليبرالي المنتج لتزايد عدم المساواة والذي ينتقص من سيادة البلدان على مواردها الطبيعية، إلى نموذج إنمائي جديد محوره الناس يهدف إلى القضاء على الفقر والجوع، ويحمل لواء حقوق الفئات المهمشة والمحرومة ويعزز حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية.

٢٢ - وتهدف جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى تطبيق سياسة اجتماعية تقضي على الفقر وتعزز الاندماج الاجتماعي. بما يضمن كرامة الإنسان. وتحقيقاً لهذه الغاية، تعتمد جمهورية فنزويلا البوليفارية مفهوماً متعدد الأبعاد للفقر يقيس عدم المساواة في المجالين السياسي والاجتماعي، بالإضافة إلى عدم المساواة الاقتصادية. وبغية مكافحة جميع أشكال الفقر، وضعت الحكومة برامج تُدعى "البعثات الاجتماعية"، الغرض منها تعزيز حقوق الفئات المهمشة والمحرومة من خلال تقديم أشكال مختلفة من المساعدات الحكومية. ونتيجة لهذه البرامج، تدعي جمهورية فنزويلا البوليفارية أنها خفضت بشكل كبير معدل الفقر وحققت المجتمع الأكثر المساواة في المنطقة.

٢٣ - ومع ذلك، لا تزال جمهورية فنزويلا البوليفارية تشعر بالقلق إزاء قضية الأمن الغذائي، وهي تدعو لذلك إلى إصلاح منظمة التجارة العالمية والقضاء على السياسات النيوليبرالية التي تهدد الأمن الغذائي في البلدان النامية. وعلى غرار ذلك وفي إطار مواجهة الأزمة المالية، دعت الحكومة إلى إصلاح النظام المالي الدولي ومؤسسات بريتون وودز، فهي تعتقد أنه ينبغي للسياسات الاقتصادية والمالية أن تُصنع في الجمعية العامة لا في مجموعة الـ ٢٠. وما برحت جمهورية فنزويلا البوليفارية تتخذ إجراءات من خلال بعثاتها الاجتماعية وخطط التنمية الوطنية الهادفة إلى حماية مواطنيها من آثار الأزمة المالية. وبالإضافة إلى توفير الإغاثة الاقتصادية والاجتماعية للفئات المحرومة والمهمشة، تهدف هذه السياسات إلى تعزيز الانخراط والمشاركة الفعليين للفتروبوليين في تحديد مستقبلهم. وفي هذا الصدد، تلاحظ الحكومة أن قضية المسؤولية الاجتماعية للشركات تتسم بأهمية متزايدة، لا سيما في ظل انتشار معاهدات الاستثمار الثنائية التي تحمي حقوق المستثمرين، ودعت إلى اتخاذ تدابير فعالة تضمن امتثال جميع الشركات للالتزامات في مجال حقوق الإنسان.

## باء - مؤسسات الأمم المتحدة

### منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

٢٤ - أفادت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) بأن أنشطتها تهدف إلى تعزيز تحقيق عولمة عادلة وتنمية مستدامة. وتعمل الفاو مع الآليات المتعددة الأطراف والدول والجهات الفاعلة الأخرى المختصة من أجل تقديم الدعم التقني والسياساتي في مجالات الأغذية والزراعة والتنمية الريفية والاستغلال المستدام للموارد الطبيعية، في إطار الهدف الشامل المتمثل في مكافحة الجوع وسوء التغذية. كما تروج المنظمة لاعتماد مقاربة صحيحة للغذاء في سياسات التنمية. ويتصل جزء كبير من أعمالها بصياغة المعاهدات الدولية المتعلقة بالأغذية والزراعة. وينطوي هذا العمل على تعميم أفضل الممارسات الدولية على الصعيد العالمي

وهو يسترشد بقانون حقوق الإنسان ومبدأ التنمية المستدامة. كما يوجه مبدأ التنمية المستدامة بركاثرها الثلاث، أي التنمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، عمل الفاو في تقديم المساعدة إلى بلدانها الأعضاء في الإنتاج الزراعي وإدارة واستغلال الموارد الطبيعية بما فيها المياه والغابات والأراضي ومصائد السمك.

٢٥ - وأوردت الفاو وصفا للعديد من أنشطتها البرنامجية ومنشوراتها المتصلة بالحق في الغذاء، والعملة والتنمية المستدامة. وعلى سبيل المثال، توفر الفاو منابر للحوار ولوضع المعايير من خلال لجنة الأمن الغذائي العالمي التابعة لها التي وضعت المبادئ التوجيهية الطوعية لدعم الإحقاق التدريجي للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني والإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية. وعملت الفاو أيضا مع منظمات دولية أخرى على وضع مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول والترويج له، وهي تعمل كذلك مع مصارف التنمية من أجل دمج التحليل الاجتماعي في تصميم مشاريع التنمية الريفية والإشراف عليها وتنفيذها. وتشمل أنشطة الفاو على مستوى الدولة دمج تحليل الأثر الاجتماعي في التشريعات ذات الصلة، وتنفيذ الأنشطة الهادفة إلى الترويج لعملة عادلة وللتنمية المستدامة في جمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا وتعزيز الوصول إلى الأسواق والحصول على الائتمان لصغار المزارعين.

### منظمة العمل الدولية

٢٦ - قدمت منظمة العمل الدولية قائمة بمنشوراتها الحديثة المتصلة بالعملة وحقوق الإنسان، بينها الدراسة الاستقصائية العامة عن الاتفاقيات الأساسية المتعلقة بالحقوق في العمل في ضوء إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عملة عادلة، لعام ٢٠٠٨: إضفاء وجه إنساني على العملة: المبادئ والحقوق الأساسية في العمل: من الالتزام إلى التحرك، التي أعدت لإجراء مناقشة متكررة في إطار إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عملة عادلة، ومتابعة إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل (مؤتمر العمل الدولي، حزيران/يونيه ٢٠١٢)؛ وتقرير عالم العمل لعام ٢٠١٢: وظائف أفضل لاقتصاد أفضل. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت إلى تقرير عام ٢٠٠٤ الصادر عن اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعملة والمعنون عملة عادلة: توفير الفرص للجميع.

### الاتحاد الدولي للاتصالات

٢٧ - لاحظ الاتحاد الدولي للاتصالات أن الكثير من الناس حبروا العملة للمرة الأولى عن طريق استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويعمل الاتحاد على رصد الفجوة

الرقمية الدولية؛ بيد أن عمله يشمل أيضا التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال مشاركة وفد من الاتحاد في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عُقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، واضطاعه بدور قيادي في الائتلاف الحيوي المعني بالإنترنت وتغير المناخ. وعلّق الاتحاد أيضا بالقول إن الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أساسي لحقوق الإنسان في حرية الرأي والتعبير رغم بعض الجدل السائد الذي لا يزال يحيط بمسألة ما إذا كان يحق مثلا للناس أو لا الوصول إلى النطاق العريض. وقد احتضن الاتحاد بشكل فعال النقاش الدائر حول هذه المسألة وهو يعتبر أنه رغم الاتفاق الواسع النطاق على أن الاتصالات تشكل حاجة إنسانية، فضلا عن كونها حقا أساسيا، يغيب أي اتفاق مماثل على ما إذا كان يمكن الربط بين الحق في التواصل وأي تكنولوجيا معينة أو وسائل الوصول إليها. وإذا كان الوصول إلى النطاق العريض حقا أساسيا، فإنه ينبغي للفتيات والنساء أن يتمتعن بالحقوق نفسها التي يتمتع بها الفتيان والرجال في الوصول إلى مجتمع المعلومات العالمي. ولهذا السبب، فإن الاتحاد منخرط بنشاط في الترويج للمساواة بين الجنسين في ما يتعلق بالوصول إلى الإنترنت. وبشكل إجمالي، يسعى الاتحاد إلى ضمان أن يكون تأثير العولمة عادلا وأن يسهم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة وتمتع الجميع بحقوق الإنسان على قدم المساواة في كل مكان.

### المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

٢٨ - تعتقد المنظمة العالمية للأرصاد الجوية أن عولمة الاقتصاد والشؤون المالية وحركة الناس وانتقال الأفكار تؤدي دورا رئيسيا في المسائل المتصلة بالطقس والمياه باعتبارها عناصر من البيئة الطبيعية الحيوية ومناقشة سبل ووسائل إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. ويمكن للعولمة أن تكون مفيدة للبشرية أو مضرّة بها على حد سواء. لذا فإن المنظمة تسعى إلى استغلال فوائد العولمة والحد من الوقت نفسه من الضرر بغية زيادة قدرة الناس على التمتع الكامل بحقوق الإنسان، بما فيها الحقوق في الحياة والغذاء والمياه والطاقة. واعتبرت المنظمة أن التوسع المُدني وتغير المناخ والظواهر الجوية القاسية والقضاء على الممارسات الزراعية والرعي التقليدية هي نتائج العولمة بآثارها السلبية المحتملة على حقوق الإنسان.

٢٩ - ومع ذلك، فقد أنتجت العولمة أيضا أوجه تطور تكنولوجية تتيح تحسين التنبؤ بالجفاف والقدرة على التكيف والحد من المخاطر وإدارة الكوارث. وتهدف المنظمة من عملها في مجالات الطقس والمناخ والمياه إلى ضمان إسهم خدمات العلوم والمعلومات التي تحققت بفضل تعاون العالم أجمع، في التمتع بحقوق الإنسان من خلال التصدي للآثار السلبية

للعولمة. وعلى سبيل المثال، يوفر الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ التابع للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية/برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقييمات لا تقدر بثمن لصانعي السياسات المسؤولين عن توجيه الاستجابة الإنسانية لتغير المناخ الناجم عن أنشطة الإنسان، كما أن الإطار العالمي للخدمات المناخية الذي أنشئ مؤخرا يحسّن تقديم الخدمات المناخية في أربعة مجالات ذات أولوية هي: إدارة مخاطر الكوارث، وإدارة المياه، والصحة، والزراعة والأمن الغذائي. وتعمل المنظمة أيضا على نطاق واسع في مجال إدارة مخاطر الجفاف وهي تسعى إلى استنباط خطط مبتكرة، تشمل إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص كتلك المستخدمة لتطوير نظام الإنذار المبكر بأحداث الطقس القاسي المستند إلى الاتصالات في بحيرة فيكتوريا.

### ثالثا - الاستنتاجات والتوصيات

٣٠ - يوجز هذا التقرير الردود الواردة من الدول والوكالات المختصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة في ما يتعلق بالعولمة والتمتع بحقوق الإنسان. ويتفق جميع المحييين على أن العولمة عملية تترتب عليها آثار هامة في حقوق الإنسان ولها أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وبيئية وفكرية وتكنولوجية وقانونية. وتبين الردود أن العولمة تنطوي على فرص وكذلك على تحديات في التمتع الكامل بحقوق الإنسان. وأعربت الدول المحيية عن هواجس إزاء قضايا عدة منها الهجرة والتهديدات التي يتعرض لها التنوع الثقافي، واختلال موازين القوى الدولية، وفشل الحكم الديمقراطي، والمسؤولية الاجتماعية للشركات، وتغير المناخ والبيئة، والأمن الغذائي، وتزايد عدم المساواة.

٣١ - وأكدت معظم الدول المحيية على أهمية الاستثمار في برامج الرعاية الاجتماعية من أجل حماية مواطنيها من التأثيرات السلبية المحتملة للعولمة. وركزت البرامج بشكل أساسي على تحسين فرص الحصول على التعليم والتدريب والرعاية الصحية والحاجات الضرورية الأساسية بين الفئات والأفراد المهمشين والمحرومين. وفي سياق التمتع بحقوق الإنسان، اقترحت بعض الدول المحيية استراتيجيات وتدابير لحماية بلدانها من الآثار السلبية للأزمة المالية ومن النموذج النيوليبرالي للعولمة.

٣٢ - وأوجزت الوكالات المحيية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة جهودها الرامية إلى حماية التمتع الكامل بحقوق الإنسان في سياق العولمة. ووصفت التدابير والسياسات الرامية إلى تعزيز الحقوق في الغذاء، وحرية التعبير والمساواة بين الجنسين في الدول الأعضاء. وشددت على ضرورة الاستفادة من الجوانب الإيجابية للعولمة والتقدم التكنولوجي،

وتبادل المعلومات والتعاون المتعدد الأطراف في معالجة الآثار السلبية المحتملة المتصلة،  
مثلاً، بتغير المناخ والأمن الغذائي والتوسع المدني.

٣٣ - وتتزايد الدعوة التي تطلقها الدول لاتخاذ التدابير الكفيلة بالحماية من الآثار  
السلبية المحتملة للعولمة وبالتوزيع العادل لفوائدها. وتتسم البرامج المحلية المصممة لتوفير  
المستويات الأساسية من الحماية الاجتماعية بأهمية حيوية في هذه الجهود؛ بيد أن التعاون  
الدولي أساسي أيضاً في عالم آخذ بالعولمة. وشملت توصيات التخفيف من الآثار السلبية  
على التمتع الكامل بحقوق الإنسان التنفيذ الفعلي للحق في التنمية، والإصلاح الهيكلي  
للنظام المالي وتحسين إدارة الشؤون العالمية. وينبغي للوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة  
أن تقدم، متى أمكن، الدعم التقني والبرامج المتعددة الأطراف من أجل الحوار بغية تحديد  
وتعزيز والبناء على التدابير والتكنولوجيا القادرة على أن توزع بشكل عادل منافع العولمة  
وأن تخفف في الوقت نفسه من آثارها السلبية على التمتع الكامل بحقوق الإنسان.